

# إطلاق مشروع شهادة الضمانة العقارية في القطاع المصرفي Ubji : سيسمح لمالكي العقارات زيادة مداخيلهم

وأميركا الجنوبية في هذا الشأن. كما عقدت إجتماعات مع مختلف السلطات الرسمية والجهات التنظيمية والمؤسسات الدولية على غرار البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا BCEAO بغية التعريف عن مفهوم شهادة الضمانة العقارية - CHO.

اما رئيس التجمع الدكتور فؤاد زمكحل فاعتبر ان القطاع العقاري في لبنان يمر بجمود وحتى بإنخفاض الطلب عليه للمرة الاولى في تاريخه. ونعلم أيضاً أن ثروتنا العقارية هي من أهم ركائز اقتصادنا الوطني. وهذا المشروع يهدف ويسمح لأصحاب العقارات الإستفادة من عقاراتهم الجامدة، وزيادة مداخيلهم، كذلك يتيح للمصارف بزيادة ضمانتهم من خلال إقتراض أموال بطريقة أكثر فاعلية، وزيادة السيولة في البلاد، وبناء النمو من جديد.

وضع قانون محدد من أجل إدراج شهادة CHO، وإستخدامها ضمن النظام المصرفي «، لافتاً إلى «أن إقتراح القانون جاهز حالياً، وسيُطرح على مجلس النواب اللبناني المنتخب حديثاً».

وأوضح : «أن هذا الإبتكار المصرفي يحمل في طياته الكثير من المكاسب: سيسمح لمالكي العقارات بزيادة مداخيلهم، وتحسين إدارةأصولهم العقارية»، معتبراً «أن إدخال العقارات ضمن القطاع المصرفي Real Estate Bankarization من شأنه أن يلعب دوراً مهماً في تحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة في البلدان الناشئة، إذ تساوي القيمة العقارية الإجمالية تقريرياً ٢٠ ضعفاً لإجمالي الناتج المحلي في البلدان الناشئة».

وختم عبجي قائلاً: «إن هذا الإبتكار مليء بالإمكانات لجميع الدول النامية، إذ سبق وبذلت جهود في الشرق الأوسط وأفريقيا

اطلاق تجمع رجال وسيدات الاعمال اللبنانيين في العالم مشروع شهادة الضمانة العقارية الذي اعده عضو مجلس الادارة الدكتور رياض عبجي.

فاعتبر «إنها أداة مصرافية على شكل شهادة ضمانة عقارية CHO، تُودع لدى أي مصرف، وهي بمثابة إيداع أموال نقدية في حساب مصرفي على حدة، لكن بدلاً من أن يتلقى المودع فائدة على المبالغ النقدية، يستوفي عمولة لقاء شهادة CHO. أما المصرف فسيستعمل هذه الضمانة لاقتراض الأموال بطريقة أكثر فاعلية من خلال سوق ما بين المصارف، مع استخدام شهادة الضمانة العقارية كضمانة».

ولفت عبجي إلى أن «هناك عنصراً أساسياً آخر من أجل حسن سير الآلية، وهو إقتراح قانون شهادة الضمانة العقارية، إذ يجب